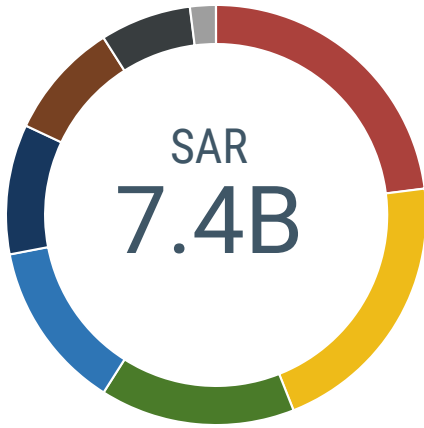




U.S.-Saudi Business Council
مجلس الأعمال السعودي الأمريكي

مؤشر مجلس الأعمال السعودي الأمريكي لترسية العقود: استعراض ترسية عقود الإنشاء في المملكة العربية السعودية خلال الربع الثالث من عام 2020

مؤشر مجلس الأعمال السعودي الأمريكي لترسية العقود هو تقرير أصلي أعدّه خبير اقتصادي في مجلس الأعمال السعودي الأمريكي. ويقدم هذا التقرير نوعاً من التوجيه بشأن أنشطة الإنشاء التي ستنتقل إلى مرحلة التنفيذ على مدار 6 أشهر إلى 18 شهراً المقبلة. حيث يتضمن ترسية العقود المرتبطة بالإنشاء في جميع القطاعات داخل المملكة العربية السعودية. ومن المقرر استخدام مؤشر مجلس الأعمال السعودي الأمريكي لترسية العقود كمؤشر ذو طابع تطلعي لقياس سلامة أنشطة الإنشاء. يتم حساب مؤشر ترسية العقود باستخدام متوسط متحرك أسّي لمدة 12 شهراً. حيث يسمح هذا الحساب ببساطة البيانات، مع تقليل تأثيرات القيم المتطرفة خلال فترة الملاحظة. وبشكل عام، تشير قراءة مؤشر ترسية العقود عند عتبة 100 نقطة فأعلى إلى وجود توسع، بينما تشير القراءة دون عتبة 100 نقطة إلى انكماش محتمل. وفي ما يأتي أبرز النقاط الواردة في تقريرنا الأولي عن الربع الثالث من عام 2020. على أن تُنشر التحديثات على أساس ربع سنوي



ترسية العقود حسب القطاع



9%



10%



13%



15%



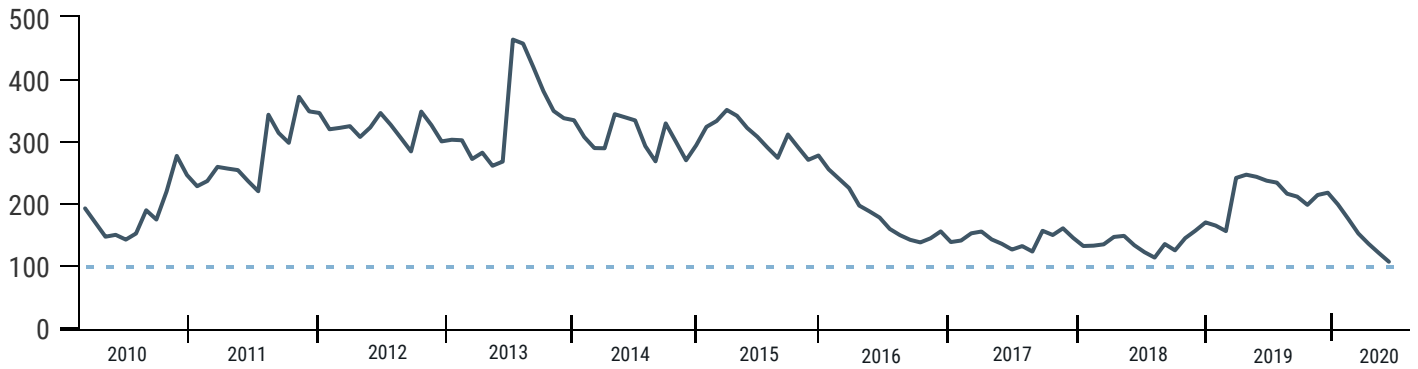
21%



23%

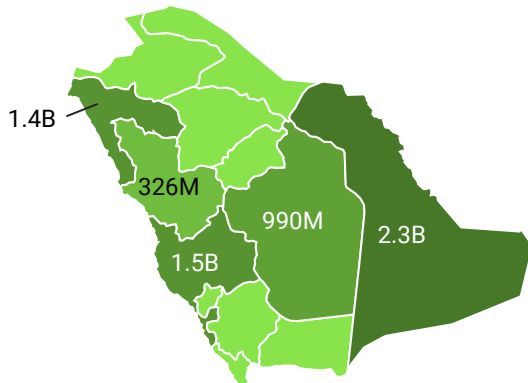
حظيت قطاعات النقل والكهرباء والعقارات بأغلب العقود التي تمت ترسيته، بما يعادل نحو 59% من إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيته. وشكّلت عقود قطاعات المياه والتنمية الحضرية والبتر وكيمائيات نسبة 32% من القيمة الإجمالية، بينما شكّلت عقود قطاع النفط والغاز 7% فقط من الإجمالي، وهي أدنى نسبة مسجلة على الإطلاق. كما تم ترسية 2% من العقود في قطاعات أخرى

مؤشر ترسية العقود بمرور الوقت



انخفض مؤشر مجلس الأعمال السعودي الأمريكي لترسية العقود إلى 105.26 نقطة بنهاية الربع الثالث. كما انخفض المؤشر بشكل مطرد خلال هذا الربع على خلفية استمرار التباطؤ في قطاع الإنشاء

ترسية العقود حسب المنطقة



حظيت المنطقة الشرقية على ما يقرب من ثلث قيمة العقود التي تمت ترسيته (32%) في الربع الثالث، بما في ذلك إنشاء مصنع جديد لمشتقات الكلور ومحطة معالجة مياه الصرف الصناعي في الجبيل، تلتها منطقة مكة المكرمة بنسبة 20% من العقود التي تمت ترسيته، في قطاعي الكهرباء والعقارات بشكل أساسي. أما منطقة تبوك فقد حققت أعلى مستوى هذا العام بقيمة 1.4 مليار ريال سعودي، أو 19%، متضمنة أعمال البنية التحتية الرئيسية في مطار البحر الأحمر الدولي. وتشمل عقود المشاريع العملاقة الأخرى في الربع الثالث أعمال البنية التحتية المتعلقة بقطاع النقل في مشروع القدية بمنطقة الرياض

جميع القيم النقدية بالريال السعودي. 1 دولار = 3.75 ريال سعودي*

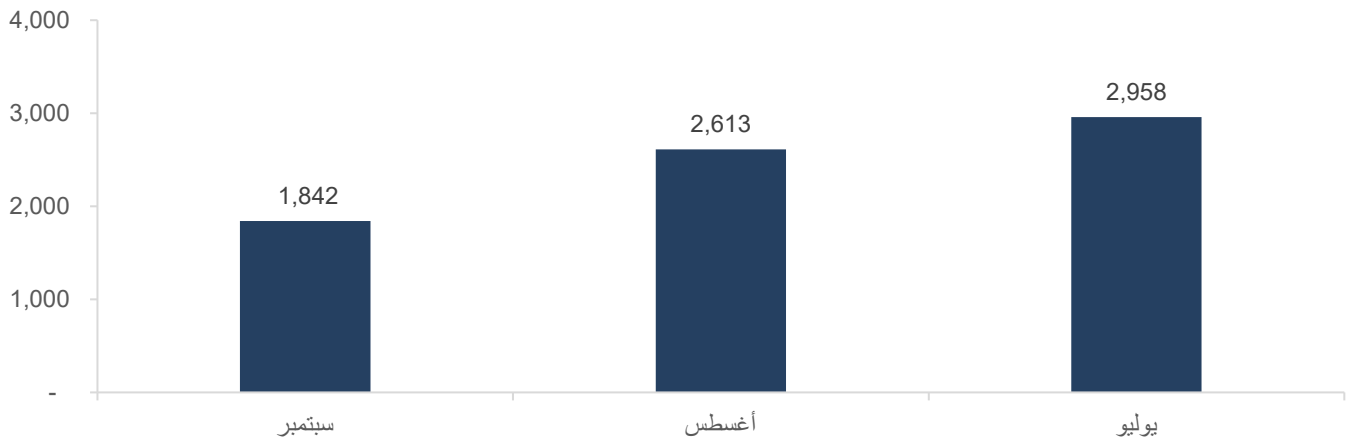
مؤشر مجلس الأعمال السعودي الأمريكي لترسية العقود خلال الربع الثالث من عام 2020

التقرير الربع السنوي لمجلس الأعمال السعودي الأمريكي بشأن ترسية العقود في المملكة العربية السعودية

النقاط الرئيسية

1. انخفضت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيبتها إلى 7.4 مليار ريال سعودي (2 مليار دولار) خلال الربع الثالث، مع استمرار الآثار السلبية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على الجهات الحكومية والقطاع الخاص. وبلغت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيبتها خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2020 نحو 63.6 مليار ريال سعودي (17 مليار دولار).
2. انخفض مؤشر مجلس الأعمال السعودي الأمريكي لترسية العقود إلى 105.26 نقطة بنهاية الربع الثالث. كما انخفض المؤشر بشكل مطرد خلال هذا الربع على خلفية استمرار التباطؤ في قطاع الإنشاء.
3. تصدر قطاع النقل جميع القطاعات الأخرى، حيث حاز على حصة 1.7 مليار ريال (461 مليون دولار) من العقود التي تمت ترسيبتها.
4. سجل قطاع الكهرباء ثاني أعلى نسبة عقود تمت ترسيبتها بقيمة بلغت 1.6 مليار ريال سعودي (414 مليون دولار).
5. جاء قطاع العقارات في المرتبة الثالثة، حيث بلغت قيمة العقود التي تمت ترسيبتها 1.1 مليار ريال (296 مليون دولار).

قيمة العقود التي تمت ترسيبتها خلال الربع الثالث من عام 2020 (مليون ريال)



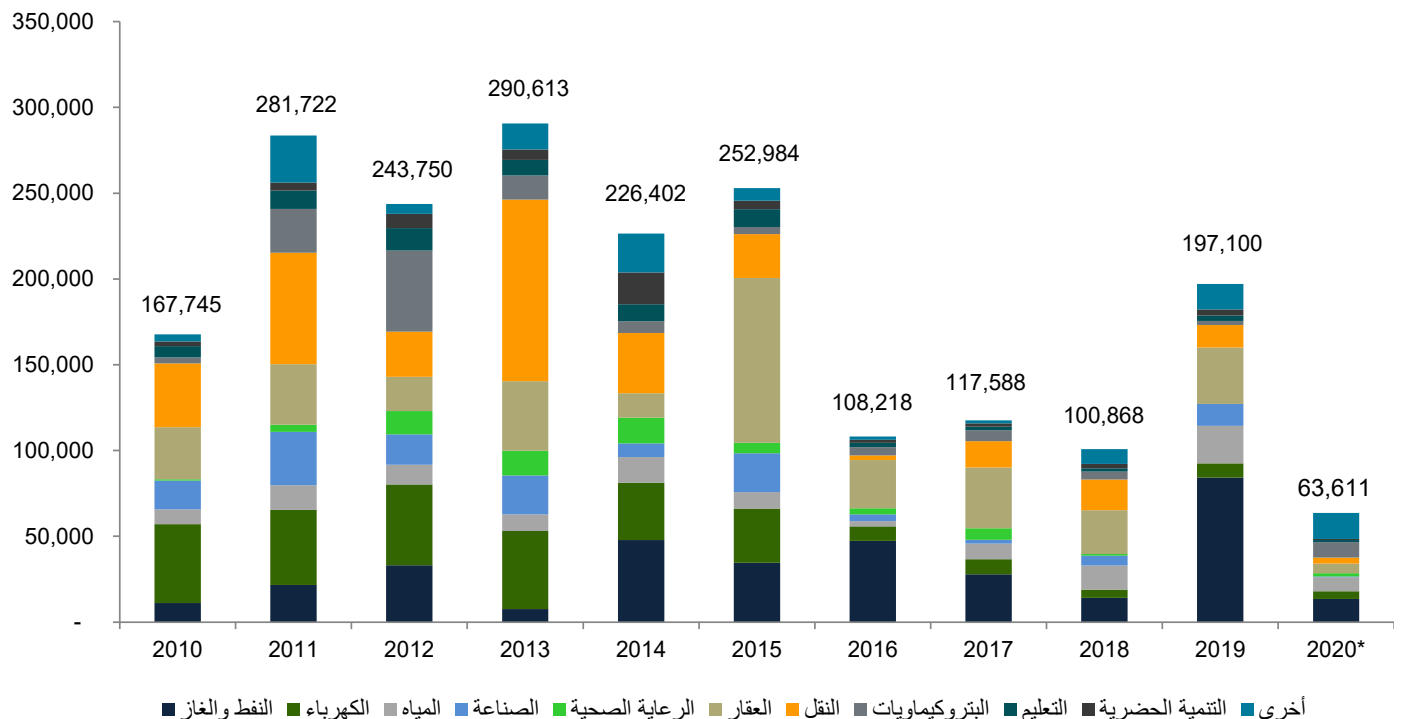
المصدر: مشروعات ميد والمنافذ الإعلامية العامة والبيانات الحكومية ومجلس الأعمال السعودي الأمريكي

قيمة العقود التي تمت ترسيبتها خلال الربع الثالث من عام 2020

لا يزال قطاع الإنشاء يعاني من آثار جائحة فيروس كورونا المستجد، حيث يواجه أصحاب المشاريع والمقاولون صعوبات مستمرة. وأثرت نفقات الموازنة المعدلة، إلى جانب إجراءات تصحيح الوضع المالي التي ينفذها كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص؛ في سلسلة العقود التي تمت ترسيبتها خلال الربع الثالث من عام 2020 حيث وصلت القيمة إلى 7.4 مليار ريال سعودي (2 مليار دولار). وأدى التزام الحكومة باحتواء التأثير المالي للجائحة على الاقتصاد من خلال تخفيضات الإنفاق المالي إلى التأثير بشكل كبير في نفقاتها الرأسمالية. وبحسب التقرير المحدث لموازنة الربع الثالث من عام 2020 الوارد من وزارة المالية، انخفضت النفقات الرأسمالية بنسبة 26% خلال الربع الثالث مقارنةً بعام 2019. بالإضافة إلى ذلك، شهد قطاع "الموارد الاقتصادية"، الذي يتضمن الإنفاق على أعمال البنية التحتية والسياحة، انخفاضاً بنسبة 38% خلال الربع الثالث من عام 2020 مقارنةً بعام 2019. حيث يعد الإنفاق في هذه المجالات أحد الدوافع الرئيسية لترسية العقود كما كان الحال في عام 2019. وأدى الانخفاض في العقود التي تمت ترسيبتها في الربع الثالث من عام 2020 مقارنةً بالربع الثاني من عام 2020 إلى انخفاض بنسبة 33%. كما انخفضت قيمة العقود التي تمت ترسيبتها انخفاضاً حاداً بواقع 40.4 مليار ريال سعودي (10.8 مليار دولار) في الربع الثالث من عام 2020 مقارنةً بالربع الثالث من عام 2019، وبلغت قيمة العقود التي تمت ترسيبتها في الربع الثالث من عام 2019 خلال فترة ما قبل الجائحة 161.8 مليار ريال سعودي (43.2 مليار دولار) مقارنةً بعام 2020، الذي شهد تراجعاً بواقع 63.6 مليار ريال سعودي (17 مليار دولار).

شكلت قيمة قطاعات الكهرباء والتنمية الحضرية والعقارات نسبة 55% من جميع العقود التي تمت ترسيبتها. كما حظيت قطاعات النقل والمياه والبتروكيماويات بحصة من العقود التي تمت ترسيبتها، على الرغم من انخفاض قيمتها مقارنةً بما كانت عليه في 2019.

قيمة العقود التي تمت ترسيبتها لكل سنة (مليون ريال)



* خلال الربع الثالث من عام 2020
المصدر: مشروعات ميد والمنافذ الإعلامية العامة والبيانات الحكومية ومجلس الأعمال السعودي الأمريكي

أداء مؤشر مجلس الأعمال السعودي الأمريكي لترسية العقود خلال الربع الثالث من عام 2020*

وصل مؤشر مجلس الأعمال السعودي الأمريكي لترسية العقود إلى 105.26 نقطة بنهاية الربع الثالث. ويشير الانخفاض المطرد في المؤشر منذ بداية الجائحة إلى تباطؤ محتمل في المشاريع القابلة للتنفيذ في 6-18 شهرًا المقبلة. وأشار ارتفاع مستوى مؤشر ترسية العقود خلال عام 2019 إلى أن عددًا كبيرًا من المشاريع كان من المتوقع أن ينتقل إلى مرحلة التنفيذ في عام 2020، ولكن حالات التعليق العديدة للمشاريع بسبب فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) أدت إلى توقف العمل بالعديد من تلك المشاريع. ورغم توقع استئناف العمل في هذه المشاريع مع تعافي المملكة ماليًا من الجائحة، فإن الانخفاض في العقود التي تمت ترسيبتها في 2020 سيؤدي إلى انخفاض في عدد العقود القابلة للتنفيذ في العام المقبل. وسيساعد تحسن ظروف السوق في 2021 إلى انتعاش مؤشر ترسية العقود، حيث سيتم ترسية سلسلة العقود المعقدة حاليًا، وتلك التي في مرحلة التصميم/تقديم العروض، طوال العام المقبل.

توقف مؤشر ترسية العقود عند 134.27 نقطة في يوليو، و119.50 في أغسطس، و105.26 في سبتمبر. وانخفض مؤشر ترسية العقود بواقع 45.55 نقطة مقارنةً بالربع الثاني من عام 2020 وبواقع 130.73 مقارنةً بالربع الثالث من عام 2019. ولم تشهد المملكة انخفاضًا حادًا في مؤشر ترسية العقود منذ عام 2016، حيث كانت المملكة تواجه مشكلات في الموازنة بسبب تقلب أسواق النفط. ومن المتوقع أن يتعافى مؤشر ترسية العقود بوتيرة أسرع مما كان عليه في الفترة بين 2016-2018.

أداء مؤشر مجلس الأعمال السعودي الأمريكي لترسية العقود



المصدر: مشروعات ميد والمنافذ الإعلامية العامة والبيانات الحكومية ومجلس الأعمال السعودي الأمريكي

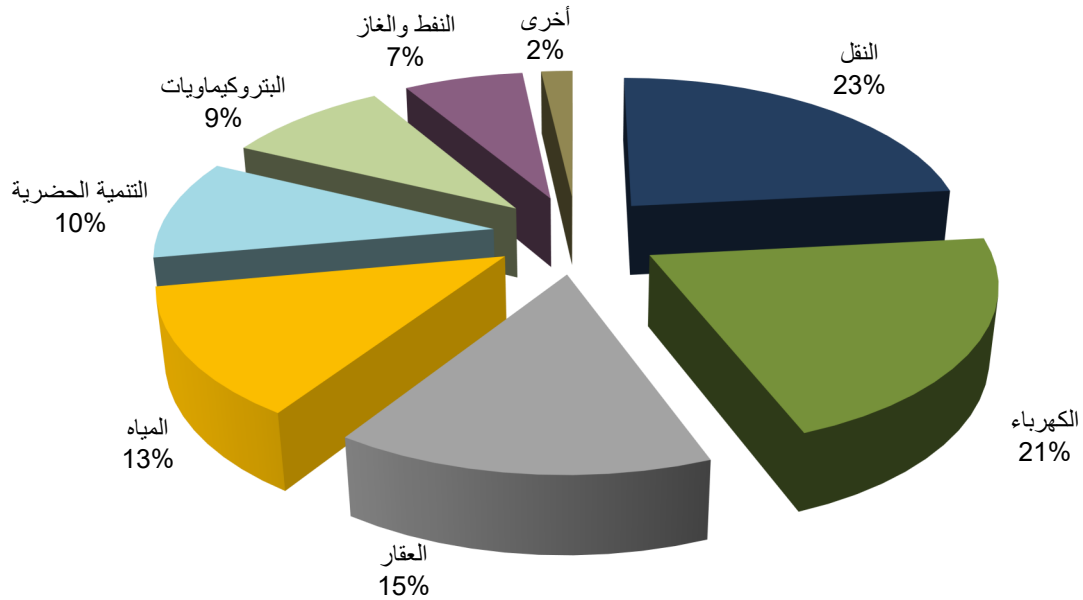
* يتم حساب مؤشر مجلس الأعمال السعودي الأمريكي لترسية العقود باستخدام متوسط متحرك أسّي لمدة 12 شهرًا. حيث تساعد هذه الطريقة الحسابية على تبسيط البيانات مع تقليل تأثيرات القيم المتطرفة خلال فترة الملاحظة. ويهدف المؤشر إلى عرض رؤية واضحة الاتجاه في ما يتعلق بأنشطة الإنشاء التي تنتقل إلى مرحلة التنفيذ على مدار 6 أشهر إلى 18 شهرًا المقبلة. ومن ثم، لا بد من استخدام مؤشر ترسية العقود كأداة استشرافية لقياس سلامة أنشطة الإنشاء في جميع القطاعات. وبشكل عام، تشير قراءة مؤشر ترسية العقود عند عتبة 100 نقطة فأعلى إلى وجود توسع، بينما تشير القراءة دون عتبة 100 نقطة إلى انكماش محتمل.

نظرة عامة على قيمة العقود التي تمت ترسيبتها حسب القطاع خلال الربع الثالث من عام 2020

تم توزيع قيمة العقود التي تمت ترسيبتها بصورة عادلة على عدد من القطاعات خلال الربع الثالث من عام 2020. وتصدر قطاع النقل قيمة العقود التي تمت ترسيبتها بواقع 1.7 مليار ريال سعودي أو 23% من جميع العقود. وعلى الرغم من أنه حظي بثلاثة عقود فقط، فإن كلاً منها كان يتعلق بتطوير الطرق في مشروع تطوير البحر الأحمر ومشروع القدية ومشروع أمال. وحتى الآن في عام 2020، بلغت إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيبتها لصالح قطاع النقل 3.5 مليار ريال سعودي (936 مليون دولار)، أو 6% من إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيبتها.

سجل قطاع الكهرباء ثاني أعلى نسبة عقود تمت ترسيبتها بقيمة 1.6 مليار ريال سعودي أو 21% من الإجمالي. وتمت ترسية أغلب العقود عن طريق الشركة السعودية للكهرباء، وتضمنت إنشاء محطات فرعية وخطوط نقل كهرباء علوية. وحازت الهيئة الملكية للجبيل وينبع إلى جانب المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة على مشاريع الكهرباء المتبقية. وحاز قطاع الكهرباء على قيمة 4.5 مليار ريال سعودي (1.2 مليار دولار) أو 7% من إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيبتها خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2020. وجاء قطاع العقارات في المرتبة الثالثة حيث بلغت إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيبتها لصالحه 1.1 مليار ريال سعودي (296 مليون دولار). وتضمنت أغلبية المشاريع التنمية المستمرة للقطاع السكني حسب الأولويات التي وضعتها الحكومة والمتمثلة في توفير مساكن ميسورة التكلفة لمواطنيها. وحاز قطاع العقارات، حتى الآن من عام 2020، على عقود تمت ترسيبتها لصالحه بقيمة 5.5 مليار ريال سعودي (1.5 مليار دولار) أو ما يعادل 9% من قيمة العقود التي تمت ترسيبتها.

قيمة العقود التي تمت ترسيبتها حسب القطاعات خلال الربع الثالث من عام 2020

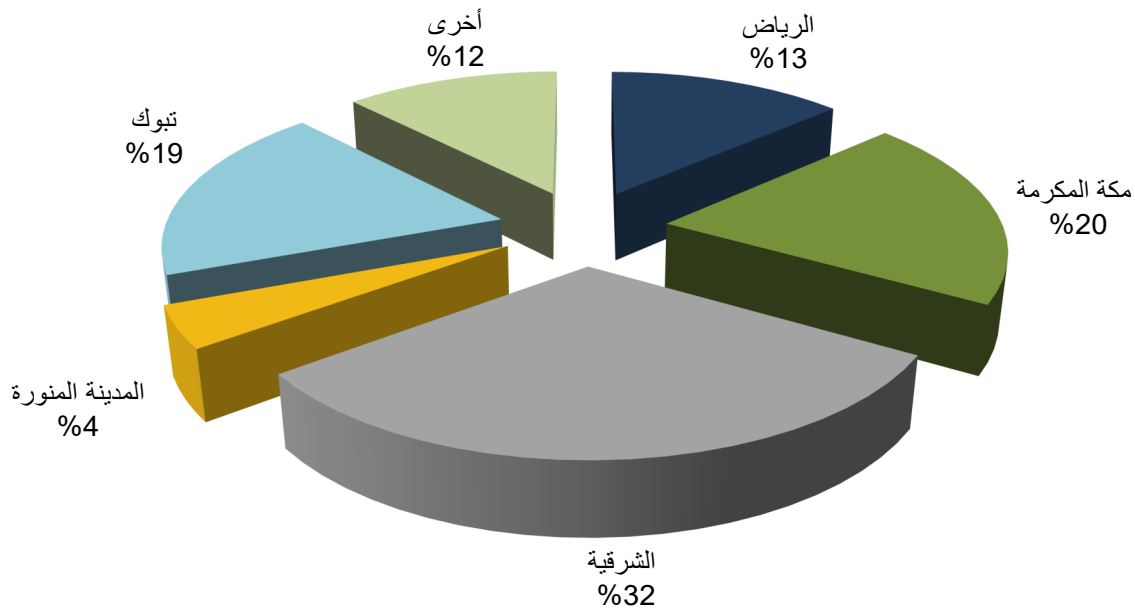


نظرة عامة على قيمة العقود التي تمت ترسيبتها حسب المنطقة خلال الربع الثالث من عام 2020

واصلت المنطقة الشرقية تصدرها جميع المناطق بالنسبة إلى العقود التي تمت ترسيبتها، على الرغم من التباطؤ في تنفيذ مشاريع النفط والغاز. حيث حازت على عقود تمت ترسيبتها بقيمة 2.3 مليار ريال سعودي (621 مليون دولار) أو 32% في الربع الثالث من عام 2020. وشكّلت عقود قطاعي النفط والغاز والبتروكيماويات 1.2 مليار ريال سعودي (317 مليون دولار) أو 51% من العقود التي تمت ترسيبتها في المنطقة الشرقية. وتم ترسية مشاريع النفط والغاز عن طريق أرامكو السعودية لإنشاء صهاريج تخزين وأغلفة وتركيبها، بينما تضمن مشروع البتروكيماويات إنشاء مصنع لمشتقات الكلور في الجبيل. كما بلغت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيبتها في المنطقة الشرقية 32.4 مليار ريال سعودي (8.6 مليار دولار) أو 51% من جميع المشاريع خلال الربع الثالث من عام 2020.

جاءت منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثانية، حيث بلغت قيمة العقود التي تمت ترسيبتها 1.5 مليار ريال سعودي (400 مليون دولار) أو بنسبة 20%. وشكّل قطاعا الكهرباء والعقارات أغلبية العقود في مكة بواقع 477 مليون ريال سعودي (127 مليون دولار) أو 32% و600 مليون ريال سعودي (160 مليون دولار) أو 40% على التوالي. وتتضمنت المشاريع إنشاء محطات طاقة فرعية ومشاريع إسكان عقاري. كما استحوذت منطقة مكة المكرمة على عقود بقيمة 4.6 مليار ريال سعودي (1.2 مليار دولار) خلال الربع الثالث من عام 2020. وجاءت منطقة تبوك في المرتبة الثانية حيث بلغت قيمة العقود التي تمت ترسيبتها 1.4 مليار ريال سعودي (371 مليون دولار) أو بنسبة 19%. وشملت العقود التي تمت ترسيبتها في تبوك عدة قطاعات في الربع الثالث، كان أبرزها قطاع النقل الذي بلغ مليار ريال سعودي (370 مليون دولار) أو 74%. ولم تشكل العقود التي تمت ترسيبتها في منطقة تبوك سوى 5% فقط من إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيبتها في عام 2020.

قيمة العقود التي تمت ترسيبتها حسب المناطق للربع الثالث من عام 2020



المصدر: مشروعات ميد والمنافذ الإعلامية العامة والبيانات الحكومية ومجلس الأعمال السعودي

توزيع العقود التي تمت ترسيته على مستوى القطاعات الأفضل أداءً

النقل

حصل قطاع النقل على ما قيمته 1.7 مليار ريال سعودي (461 مليون دولار) من العقود التي تمت ترسيته وذلك عبر ثلاث صفقات فقط خلال الربع الثالث من عام 2020. وحقق قطاع النقل نموًا بقيمة 668 مليون ريال سعودي (178 مليون دولار) أو 63% مقارنةً بالربع الثاني، الذي شهد عقودًا بقيمة 1.1 مليار ريال سعودي (283 مليون دولار). كما حقق قطاع النقل نموًا بقيمة 596 مليون ريال سعودي (159 مليون دولار) أو 53% خلال هذا الربع مقارنةً بالربع الثالث من عام 2019. ومع ذلك، انخفضت العقود التي تمت ترسيته لصالح قطاع النقل بقيمة 7.7 مليار ريال سعودي (2.1 مليار دولار) خلال الربع الثالث من عام 2020 مقارنةً بالفترة ذاتها في عام 2019.

تم ترسية عقدين كبيرين لتنمية قطاع السياحة بالمملكة. حيث تم ترسية العقد الأول في يوليو عن طريق شركة البحر الأحمر للتطوير لصالح مشروع مشترك محلي بين شركة المباني وشركة نسما وشركاهم. ووفقًا لمشروعات ميد، يتضمّن المشروع الذي تبلغ تكلفته 938 مليون ريال سعودي (250 مليون دولار) إنشاء مجموعة مدرجات للطائرات، بطاقة استيعابية تستوعب مليون مسافر سنويًا بحلول عام 2030 في المطار الدولي بمشروع السياحة التابع لشركة البحر الأحمر. وتضمّن تفاصيل المشروع إنشاء مدرج هبوط بطول 3.7 كم، ومدرج هبوط للطائرات المائية، ومدرجات جانبية، ومهابط مروحيات، ورصف طرق وإنارة ومرافق أخرى. ومن المتوقع الانتهاء من المشروع في الربع الرابع من عام 2022.

تم ترسية العقد الثاني عن طريق شركة القدية للاستثمار لصالح شركة شبه الجزيرة للمقاولات المحلية في يوليو لإنشاء طرق وجسور القدية في الرياض. ووفقًا لمشروعات ميد، يتضمّن العقد الذي تبلغ قيمته 698 مليون ريال سعودي (186 مليون دولار) إنشاء أعمال طرق بطول 45 كم، وسبعة جسور على طرق وتعبيد 1.2 مليون متر مربع بالأسفلت ومصارف لمياه الأمطار والمرافق المرتبطة بها. ومن المتوقع الانتهاء من المشروع في الربع الثاني من عام 2023.

الكهرباء

شهد قطاع الكهرباء نموًا في الربع الثالث من عام 2020 لتصل قيمة العقود التي تمت ترسيته إلى 1.6 مليار ريال سعودي (414 مليون دولار). كما شهد زيادة كبيرة بعد ترسية عقود بقيمة 349 مليون ريال سعودي (93 مليون دولار) خلال الربع الثاني من عام 2020. كما ارتفعت العقود التي تمت ترسيته بقيمة 788 مليون ريال سعودي (210 مليون دولار) مقارنةً بالربع الثالث من عام 2019. وفي عام 2020، بلغت قيمة العقود التي تمت ترسيته لصالح قطاع الكهرباء 4.5 مليار ريال سعودي (1.2 مليار دولار) مقابل 3.9 مليار ريال سعودي (مليار دولار) للفترة ذاتها من عام 2019.

أرست الشركة السعودية للكهرباء أغلب العقود في قطاع الكهرباء، غير أنها كانت أقل قيمة. وتمت ترسية أكبر عقدين عن طريق الهيئة الملكية للجبيل وينبع والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة. وتمت ترسية أول عقد من هذين العقدين عن طريق الهيئة الملكية للجبيل وينبع في يوليو إلى شركة هادي حيدر المحلية لإنشاء محطة فرعية جديدة في مدينة جيزان للصناعات الأساسية

والتحويلية. وينص العقد، الذي تبلغ قيمته 300 مليون ريال سعودي (80 مليون دولار)، إنشاء محطة فرعية 132 كيلوفولت، وتركيب كابلات أرضية ومجموعة مفاتيح كهربائية والمرافق المرتبطة بها. ووفقاً لمشاريع ميد، فمن المتوقع الانتهاء من المشروع بحلول الربع الأخير من عام 2023.

تم ترسية العقد الثاني عن طريق المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في سبتمبر لصالح شركة الجهاز القابضة المحلية بقيمة 409 مليون ريال سعودي (109 مليون دولار). ووفقاً لمشروعات ميد، ستتولى شركة الجهاز القابضة إنشاء محطة فرعية 380 كيلوفولت في الشعبة، وتركيب مجموعة المفاتيح الكهربائية ومحول طاقة وبنك مكثف إلى جانب المرافق المرتبطة بها. ومن المتوقع الانتهاء من المشروع في الربع الأخير من عام 2022.

العقارات

جاء قطاع العقارات في المرتبة الثالثة، حيث بلغت قيمة العقود التي تمت ترسيتهما لصالحه 1.1 مليار ريال سعودي (296 مليون دولار). وانخفضت قيمة العقود التي تمت ترسيتهما على قطاع العقارات بشكل مطرد في عام 2020، ومع ذلك فقد احتفظ بمكانته كمساهم رئيسي. وانخفضت قيمة العقود التي تمت ترسيتهما بواقع 540 مليون ريال سعودي (144 مليون دولار) مقارنةً بالربع السابق، ولم يتمكن القطاع من الحفاظ على الوتيرة التي حققها في الربع الثالث من عام 2019 عندما بلغت العقود التي تمت ترسيتهما لصالحه 12.1 مليار ريال سعودي (3.2 مليار دولار أمريكي). وحصل قطاع العقارات على 5.5 مليار ريال سعودي (1.5 مليار دولار) من قيمة العقود التي تمت ترسيتهما خلال الربع الثالث من عام 2020، ومع ذلك فإن هذا أقل بكثير مما حصل عليه في الفترة ذاتها في عام 2019، حيث تم ترسية عقود بقيمة 22.2 مليار ريال سعودي (5.9 مليار دولار).

حظيت العقارات السكنية على أكبر قيمة من العقود التي تمت ترسيتهما بما يصل إلى 60%. وشكلت العقارات التجارية 27% والضيافة 13%. وكان أكبر عقدين في مجال العقارات السكنية والتجارية. ووفقاً لمؤسسة مشاريع الخليج السعودي، تم ترسية عقد العقارات السكنية في أغسطس عن طريق الشركة الوطنية للإسكان إلى شركة سمو العقارية لإنشاء 404 فيلا على مساحة 105.000 متر مربع من الأراضي في جدة. ومن المتوقع الانتهاء من المشروع الذي تبلغ قيمته 300 مليون ريال سعودي (80 مليون دولار) في الربع الثالث من عام 2024.

تم ترسية عقد العقارات التجارية عن طريق الهيئة الملكية للجبيل وينبع لإنشاء مركز تسوق في ينبع. ووفقاً لمؤسسة مشاريع الخليج السعودية، سيتم إنشاء المشروع الذي تبلغ تكلفته 300 مليون ريال سعودي (80 مليون دولار) بالتعاون مع مجموعة لولو والتي يقع مركزها الرئيسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وسيضمن المشروع أيضاً مسرح إيه إم سي. وسيتم إنشاء المشروع على مساحة 40.814 مترًا مربعًا بما في ذلك إنشاء متجر كبير تابع لمجموعة لولو.

الآفاق المستقبلية

لا يزال قطاع الإنشاء يعاني من آثار سلبية كبيرة بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، حيث تراجعت وتيرة العقود التي تمت ترسيتهما تراجعاً كبيراً خلال الربعين الماضيين. وانخفض إجمالي الناتج المحلي للمملكة بنسبة 7% في الربع الثاني، وشهد تحسناً طفيفاً بنسبة -4.2% في الربع الثالث. كما يشهد إجمالي الناتج المحلي تحسناً أيضاً رُبْعاً بعد آخر ليرتفع إلى 1.2% بعد الانخفاض بنسبة 4.9% في الربع الثاني. وعلى الرغم من أن هذه التحسينات البسيطة تشير إلى حالة من التفاؤل على المدى القريب، فإن عودة ظهور حالات إصابة بفيروس كورونا المستجد على مستوى العالم، إلى جانب تقلب أسواق النفط بسبب حالات عدم اليقين هذه؛ تسبب إرباكاً بشأن موازنة المملكة. ويعتمد قطاع الإنشاء في المملكة اعتماداً كبيراً على النفقات الرأسمالية إلى جانب إيرادات النفط الكبيرة. وفي محاولة للحد من حالات العجز المحتملة في الموازنة، صرحت "أوبك" أخيراً أنه من المتوقع أن يكون الطلب العالمي على النفط أقل مما كان متوقعاً في السابق. وتشير تقديرات "أوبك" إلى أن الطلب سيرتفع بمقدار 6.25 مليون برميل يومياً في عام 2021 ليصل إلى متوسط 96.26 مليون برميل يومياً. وتدل هذه التوقعات على انخفاض بمقدار 300,000 برميل يومياً مقارنةً بتوقعات أوبك قبل بضعة أسابيع.

شهدت موازنة المملكة، كما ورد سابقاً، انخفاضاً في النفقات الرأسمالية والإنفاق على البنية التحتية. ومع ذلك، فإن الإعلان الأخير لولي العهد الأمير محمد بن سلمان أن صندوق الاستثمارات العامة سيضخ 150 مليار ريال سعودي (40 مليار دولار) سنوياً في الاقتصاد في عامي 2021 و2022 لاقى ترحيباً كبيراً. وسيكون دور صندوق الاستثمارات العامة في الحفاظ على الاقتصاد مزدهراً في مواجهة الركود العالمي خطوة محورية نحو التقدم في تحقيق رؤية 2030. علاوة على ذلك، أكدت الهيئة السعودية للمقاولين أن المشاريع الحكومية الضخمة المتعلقة برؤية 2030 ستظل نقطة محورية لها على المدى القريب. وهناك ملمح إيجابي آخر يتمثل في قائمة الموازنة الأولية لوزارة المالية لعام 2021، والتي تؤكد أن الإنفاق على المشاريع الضخمة وبرامج تحقيق الرؤية، بما في ذلك برنامج الإسكان وجودة الحياة؛ سيظل يشهد استثمارات في هذه المجالات.

من المتوقع أن يحافظ عدد من المشاريع الضخمة على حيوية قطاع البناء، على المدى القصير. ويأتي على رأسها الإعلان الأخير لشركة البحر الأحمر للتطوير أنها على وشك الحصول على تسهيلات تمويلية بقيمة 14 مليار ريال سعودي (3.7 مليار دولار) من البنوك المحلية. وتخطط الشركة أيضاً لترسية عقود بقيمة 15 مليار ريال سعودي (4 مليارات دولار) خلال عام 2020، مما سيحافظ على إنفاق المملكة على قطاع الإنشاء.

العقود الأبرز خلال الربع الثالث من عام 2020

القطاع	المنطقة	المالك	المقاول	التفاصيل	القيمة (بملايين الريالات السعودية)
النقل	تبوك	شركة البحر الأحمر للتطوير	المباني ونسما وشركائهم (مشروع مشترك)	إنشاء مدرج هبوط بطول 3.7 كم ومدرجات جانبية بمطار البحر الأحمر الدولي	938
	الرياض	شركة القدية للاستثمار	شركة شبه الجزيرة للمقاولات	إنشاء مصارف لمياه الأمطار وطرق وجسور في الهضبة السفلى بالقدية	698
المياه	المنطقة الشرقية	مرافق	الشركة السعودية لخدمات الأعمال الكهربائية والميكانيكية	إنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصحي لمعالجة 125 ألف متر مكعب في اليوم كجزء من توسعة محطة معالجة المياه بمدينة الجبيل الصناعية	758
البتروكيماويات	المنطقة الشرقية	شركة الصناعات الكيماوية الأساسية	شركة ناصر سعيد الهاجري وشركائه للمقاولات	إنشاء مصنع لمشتقات الكلور بالجبيل	685
الكهرباء	مكة المكرمة	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة	الجهاز القابضة	محطة فرعية بمنطقة الشعبية	409
	جيزان	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	شركة هادي حيدر	المحطة الفرعية SS1A لإمداد منطقة التوسع بالهيئة الملكية لمدينة جيزان للصناعات الأساسية والتحويلية بـ الكهرباء	300
التنمية الحضرية	المدينة المنورة	أمانة المدينة المنورة		مشروع ميدان الملك عبد العزيز. يتضمن ساحة مساحتها 38 ألف متر مربع، ومنافذ تجارية	300
النفط والغاز	المنطقة الشرقية	أرامكو السعودية	تيكانيكاس روينيداس	أداة استخلاص المياه الحامضة في مصفاة رأس تنورة	300
العقارات	مكة المكرمة	الشركة الوطنية للإسكان	سمو العقارية	إنشاء 404 فيلا على مساحة 105 ألف متر مربع	300
			الهيئة الملكية للجبيل وينبع	مشروع مركز تسوق في مدينة ينبع بالتعاون مع مجموعة لولو والتي يقع مركزها الرئيسي في دولة	300



إخلاء مسؤولية:

إن المصادر المستخدمة للحصول على البيانات في هذا التقرير مستمدة من هيئات حكومية ومصادر إخبارية وقواعد بيانات قائمة على الاشتراك ومصادر أخرى ذات صلة. وتخضع قيم العقود التي تمت ترسيتهما للتغيير كل شهر نتيجة للتغيرات التي تطرأ على حالة العقد. ويجوز وجود حالات يتم فيها تأخير العقود التي تم الإبلاغ عنها مسبقاً أو إلغاؤها أو تغييرها بأي طريقة أخرى. حيث جُمعت المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من مصادر يُعتقد أنها دقيقة في ذلك الوقت، ولا يتحمل مجلس الأعمال السعودي الأمريكي أي مسؤولية عن الأخطاء أو الإغفالات في أي جزء بسبب خطأ بشري أو ميكانيكي. ولا ينبغي أن تؤخذ المعلومات الواردة أعلاه على أنها مشورة استثمارية أو توصية تجارية بالنيابة عن مجلس الأعمال السعودي الأمريكي.

لا يجوز أن يتضمن هذا التقرير جميع المصطلحات أو البيانات أو المعلومات المادية، ولا ينبغي أن يشكل في حد ذاته الأساس لأي قرار استثماري، ولا يجوز الاعتماد لأي غرض كان على المعلومات أو البيانات أو التحليلات أو الآراء الواردة في هذا التقرير. ننصحك بالتشاور واتخاذ قرارك الخاص مع المستشارين القانونيين والمستشارين المهنيين والمستشارين المحاسبين والمستشارين الاستثماريين ومستشاري الضرائب وغيرهم من المستشارين المحترفين قبل اتخاذ أي قرار بناءً على هذا التقرير.

لا يجوز نسخ هذا التقرير أو توزيعه أو نقله أو نشره أو توزيعه على أي شخص لأي غرض من الأغراض، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أو كلياً أو جزئياً أو بأي وسيلة أو بأي شكل أو بوسيلة رقمية أو غيرها أو لأي غرض أو تحت أي ظرف؛ دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مجلس الأعمال السعودي الأمريكي.